



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

تأثير آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية على الصادرات المصرية

وسبل المواجهة وتعظيم الفرص



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

يشهد النظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة تحولات جذرية مدفوعة بالاعتبارات المناخية؛ حيث لم يعد البُعد البيئي مجرد قضية أخلاقية أو بيئية بحتة، بل أصبح أحد المحددات الرئيسة للسياسات الاقتصادية والتجارية العالمية. فقد تبنى الاتحاد الأوروبي إطاراً صارماً للحد من الانبعاثات الكربونية، في مقدمته آلية تعديل حدود الكربون (Carbon Border Adjustment Mechanism-CBAM)، التي ستدخل حيز التنفيذ الكامل في يناير 2026.

وتقوم هذه الآلية على فرض رسوم كربونية تعادل تكلفة الكربون المحلي داخل الاتحاد الأوروبي على الواردات من السلع كثيفة الانبعاثات، بما يضمن تكافؤ الفرص بين المنتج الأوروبي الملتزم بسياسات خفض الكربون والمنتجات المستوردة من دول خارج الاتحاد. وبذلك، فإنها تمثل تحولاً نوعياً في أدوات السياسة المناخية التي تمتد آثارها إلى النظام التجاري متعدد الأطراف.

وبالنسبة لمصر، فإن أهمية هذه السياسة تنبع من كونها مصدرًا رئيساً لعدد من السلع المشمولة بالآلية في مرحلتها الأولى، وعلى رأسها الحديد والأسمدة والألومنيوم. وتشير التقديرات الأولية إلى أن هذه القطاعات ستواجه أعباء إضافية تماثل رسوماً جمركية بحدود 10%، وهو ما يفرض تحديات مباشرة على قدرة الشركات المصرية التنافسية في الأسواق الأوروبية، باعتبار الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر.

ويهدف هذا التقرير إلى تحليل الآثار المحتملة لتطبيق CBAM على الصادرات المصرية، واستشراف انعكاساته على تنافسية القطاعات الصناعية المعنية، مع مناقشة البدائل والسياسات الممكنة للتخفيف من حدة هذه التحديات وتعزيز القدرة على التكيف مع متطلبات التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

أولاً: : مستهدفات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM):

تعد آلية تعديل حدود الكربون إحدى الأدوات المركزية التي تبناها الاتحاد الأوروبي ضمن إطار "الصفقة الخضراء الأوروبية"، وتهدف بشكل رئيس إلى تحقيق العدالة المناخية في التجارة الدولية. تقوم هذه الآلية على فرض رسوم مكافئة لانبعاثات الكربون الكامنة في السلع المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبي؛ بحيث تعكس التكلفة الحقيقية للتلوث الناجم عن إنتاجها. وبهذا تسعى الآلية إلى تحقيق هدفين أساسيين:

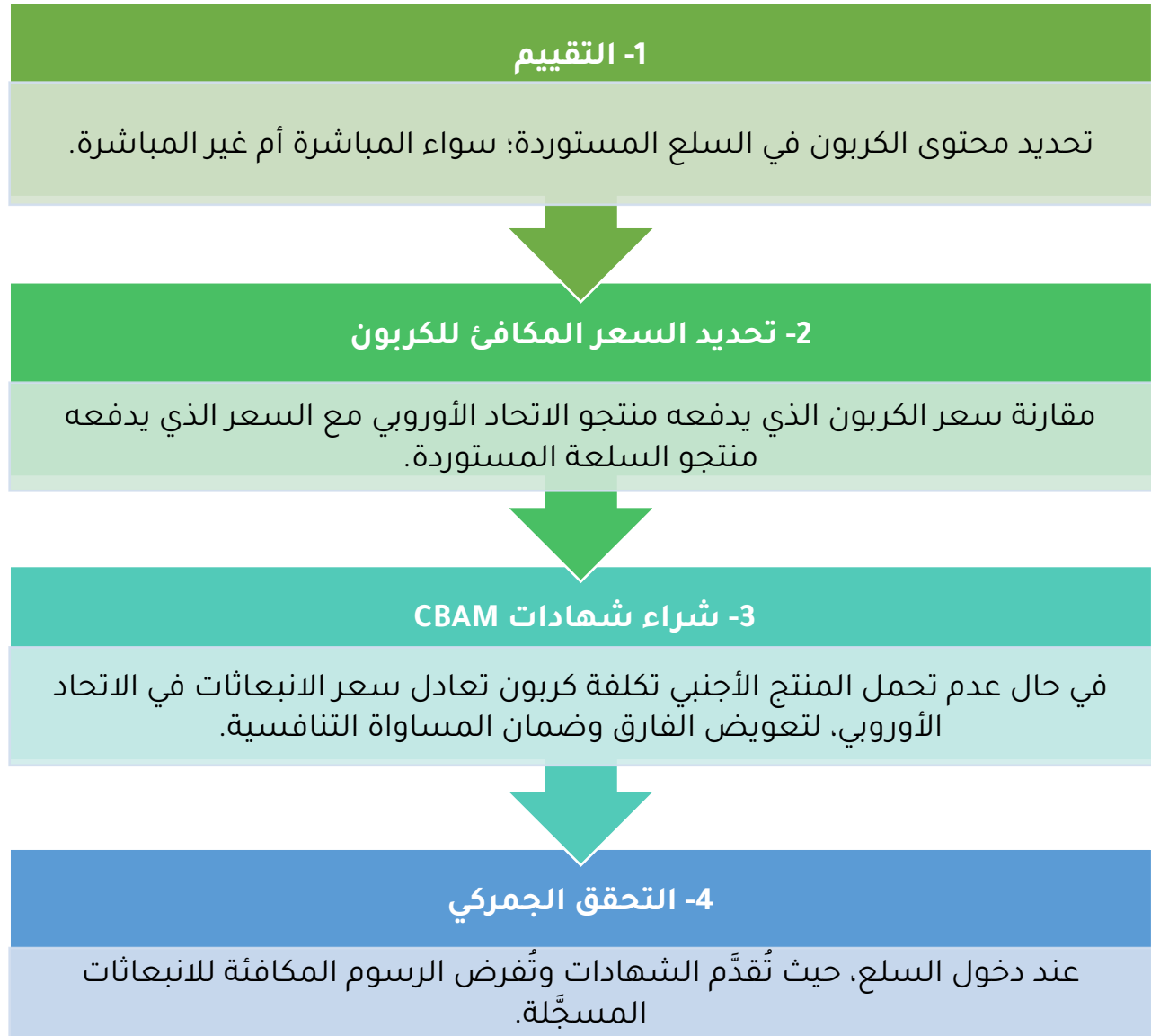
(1) منع تسرب الكربون (Carbon Leakage): أي تفادي انتقال الصناعات كثيفة الانبعاثات من داخل الاتحاد الأوروبي - حيث تطبق معايير بيئية صارمة - إلى دول أخرى ذات تشريعات بيئية أقل صرامة.

(2) تشجيع الشركاء التجاريين على خفض الانبعاثات: إذ يجد المنتجون في الدول المصدرة حافزاً لتبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة لتقليل الرسوم المفروضة عليهم عند تصدير منتجاتهم إلى السوق الأوروبية.



ثانيًا: طريقة تطبيق آلية تعديل حدود الكربون (CBAM):

من الناحية التطبيقية، تعمل الآلية عبر إلزام المستوردين بشراء شهادات كربونية تعادل مستوى الانبعاثات المرتبطة بالسلع المستوردة. وتُحتسب هذه الرسوم بطريقة مشابهة لضريبة الكربون؛ بحيث تعكس القيمة الفعلية لانبعاثات غازات الدفيئة المدمجة في دورة إنتاج السلعة. ويتم ذلك علي أربع خطوات رئيسة كالتالي:



ثالثاً: الصناعات المشمولة بآلية تعديل حدود الكربون (CBAM):

يشمل نطاق الآلية في مرحلتها الأولى ستة قطاعات عالية الانبعاثات تم اختيارهم بناءً على كثافة انبعاثاتها العالية وخطر تسرب الكربون على أن تتوسع تدريجياً بحلول 2026 لتضم منتجات إضافية مثل الكيماويات والبوليمرات، وتصل بحلول 2030/2034 إلى تغطية جميع القطاعات المشمولة بنظام تداول الانبعاثات الأوروبي.

الأسمدة

الأسمنت

الحديد
والصلب

الهيدروجين

الكهرباء

الألومنيوم

رابعًا: أثر تطبيق آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على التجارة الدولية:

تمثل الآلية خطوة تنظيمية غير مسبقة عالميًا، لم تُختبر بعد عمليًا، غير أن المؤشرات الأولية تشير إلى أنها قد تُحدث تحولات كبيرة في أنماط التجارة وسلاسل التوريد، خاصةً إذا تبنتها اقتصادات كبرى أخرى. وتبرز في هذا السياق تحديات كبيرة أمام الدول النامية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، إذ قد تؤدي الآلية إلى تآكل المزايا النسبية التي كانت تتمتع بها بموجب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أو الإعفاءات الجمركية الثنائية. وفي المقابل، تم إعفاء بعض الدول المتقدمة التي تمتلك نُظم تسعير كربون محلية أو عمليات إنتاج أكثر كفاءة، وهو ما قد يضعف القدرة التنافسية للدول النامية. ويمكن إبراز أبرز التداعيات المتوقعة كما يلي:

(1) الأثر على التجارة الدولية:

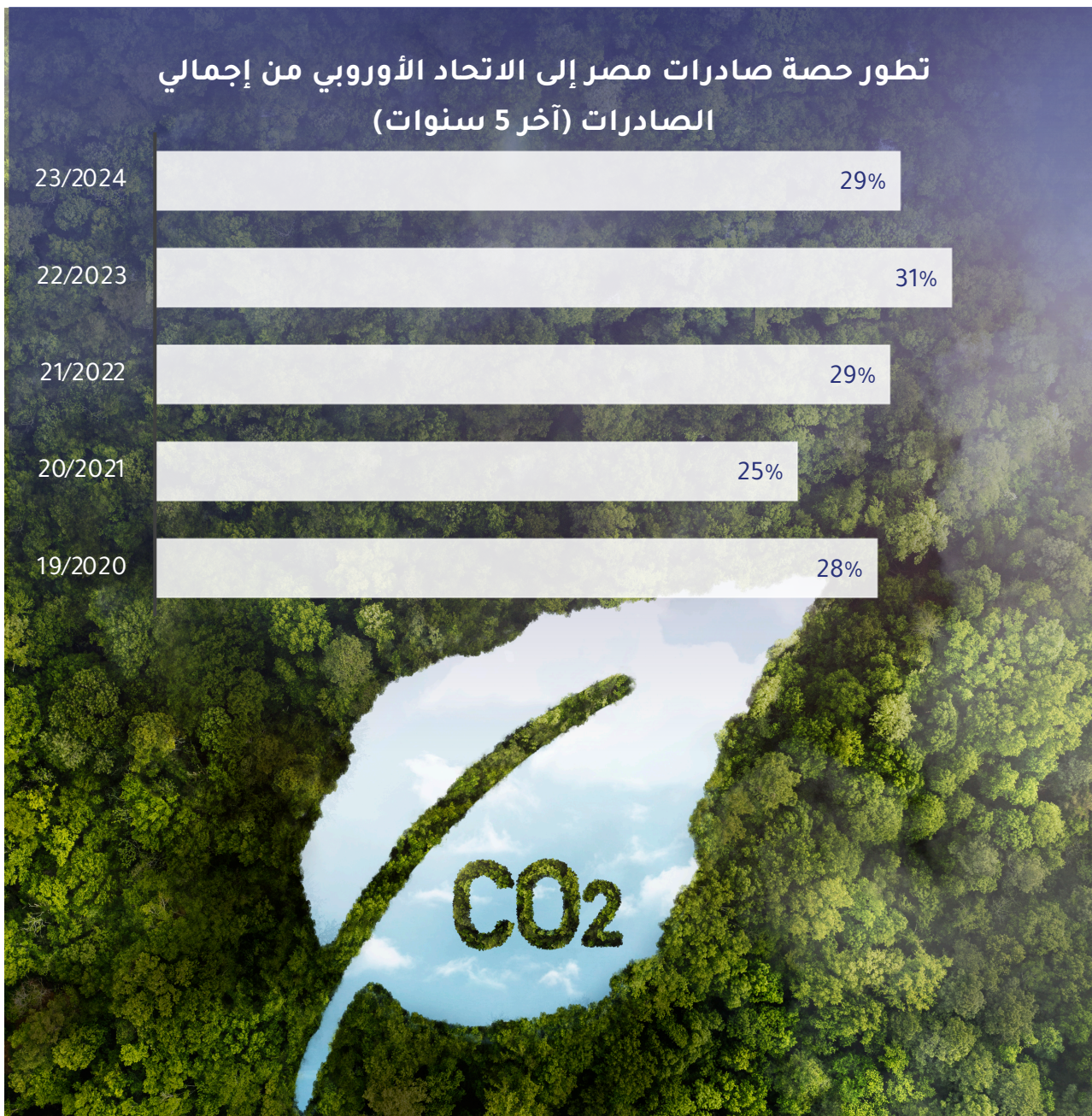
- انخفاض تنافسية المنتجين خارج الاتحاد الأوروبي إذ سيجد المنتجون في القطاعات كثيفة الكربون أنفسهم أقل قدرة على المنافسة في السوق الأوروبية بعد إدراج تكلفة الكربون ضمن صادراتهم.
- ارتفاع الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي؛ حيث يتوقع أن يتحمل المستهلكون والمستخدمون النهائيون في أوروبا أسعارًا أعلى، مما قد يدفعهم إلى البحث عن شركاء تجاريين بديلين أو مطالبة الشركاء الحاليين بخفض البصمة الكربونية لمنتجاتهم.
- إعادة النظر في إستراتيجيات الاستثمار العالمي عبر دفع الشركات نحو الاستثمار في تقنيات منخفضة الكربون أو البحث عن أسواق بديلة.

(2) الأثر على الدول النامية:

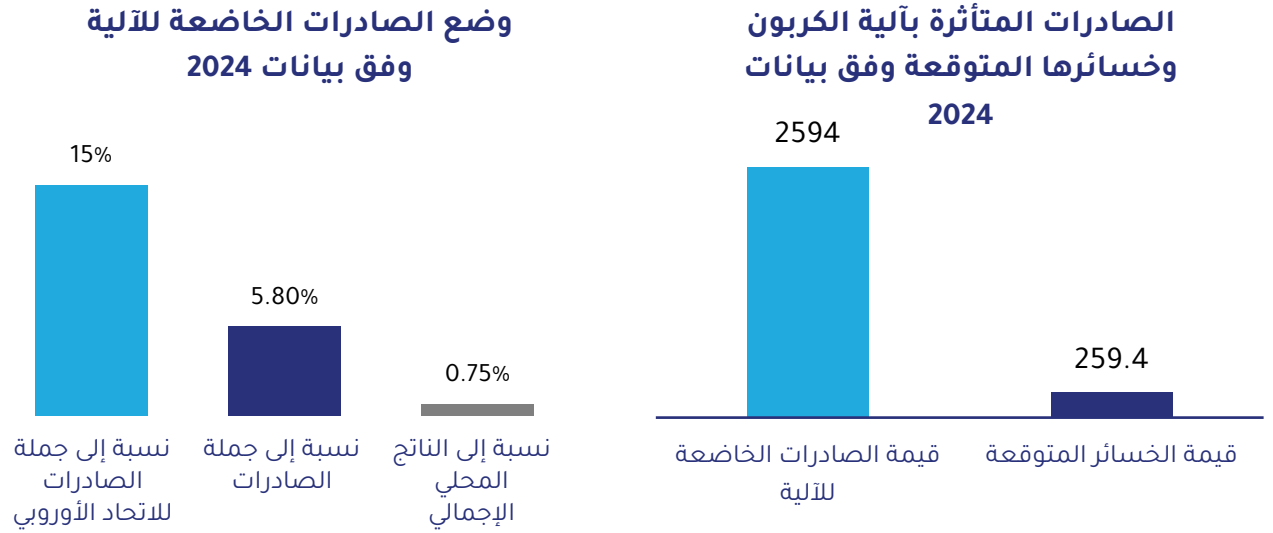
- ارتفاع تكلفة النفاذ إلى السوق الأوروبية؛ حيث يتوقع أن تخضع صادرات من الدول النامية إلى رسوم إضافية في حال عدم وجود تسعير محلي للكربون، مما يقلل من جاذبيتها.
- تواجه الدول النامية تحديات مزدوجة: فمن جهة تُعَد صادراتها إلى أوروبا أكثر عرضة للقيود الجديدة، ومن جهة أخرى تفتقر إلى الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتقليل البصمة الكربونية لمنتجاتها.
- تُمثل الآلية أداة غير مباشرة لزيادة الضغط على هذه الدول من أجل تسريع التحول الطاقوي، ما يثير مخاوف من اتساع فجوة العدالة المناخية.
- قد تتحول إلى عائق أمام التنمية الصناعية في الدول النامية إذا لم تُقترن ببرامج دعم وتمويل تتيح لهذه الاقتصادات الاستثمار في التقنيات النظيفة.
- تركز الآثار في دول معينة فهناك دول نامية تعتمد بشكل كبير على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي في السلع المشمولة بالآلية: مثل زيمبابوي (الحديد والصلب)، أوكرانيا (الأسمدة)، وموزمبيق (الألومنيوم بنسبة 97% من صادراتها).

خامساً: أثر تطبيق آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الصادرات المصرية:

يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لمصر؛ حيث تراوحت حصة صادرات مصر إليه خلال السنوات الخمس الماضية ما بين 25% إلى 31% من إجمالي الصادرات المصرية، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، ويُبرز ذلك الأهمية الإستراتيجية للسوق الأوروبية كوجهة رئيسة للصادرات المصرية.



وتشكل الصادرات المصرية الخاضعة لنطاق آلية CBAM نحو 5.8% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم، وما يقارب 15% من إجمالي الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي. كما تمثل هذه الصادرات نحو 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، ما يعكس درجة حساسية الاقتصاد المصري لتداعيات تطبيق الآلية.



المصدر: إحصائيات مركز التجارة الدولية - Trade Map

وبالنظر إلى القطاعات الرئيسية المتأثرة بالآلية، يتضح ما يلي:

(1) الأسمدة:

بلغت صادرات مصر من الأسمدة إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 1.047 مليار دولار، تمثل نحو 48% من إجمالي صادرات مصر من الأسمدة. وتحتل مصر المركز الثاني كأكبر مصدر للأسمدة إلى الاتحاد الأوروبي من خارج دول الاتحاد بعد روسيا.

(2) الحديد والصلب:

بلغت قيمة صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي نحو 891 مليون دولار، أي ما يعادل 40% من إجمالي صادرات القطاع. وتأتي مصر في المركز السادس عشر بين الدول المصدرة للاتحاد الأوروبي من خارج الاتحاد.

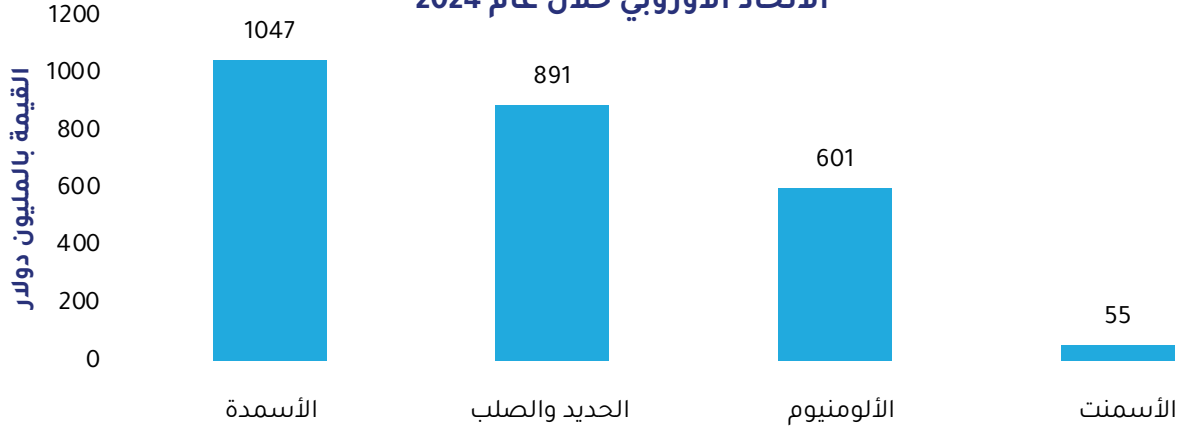
(3) الألومنيوم:

تصدر مصر ما قيمته 601 مليون دولار إلى الاتحاد الأوروبي، بما يعادل نحو 68% من إجمالي صادراتها من الألومنيوم، وتحتل أيضًا المركز السادس عشر بين المصدرين من خارج الاتحاد الأوروبي.

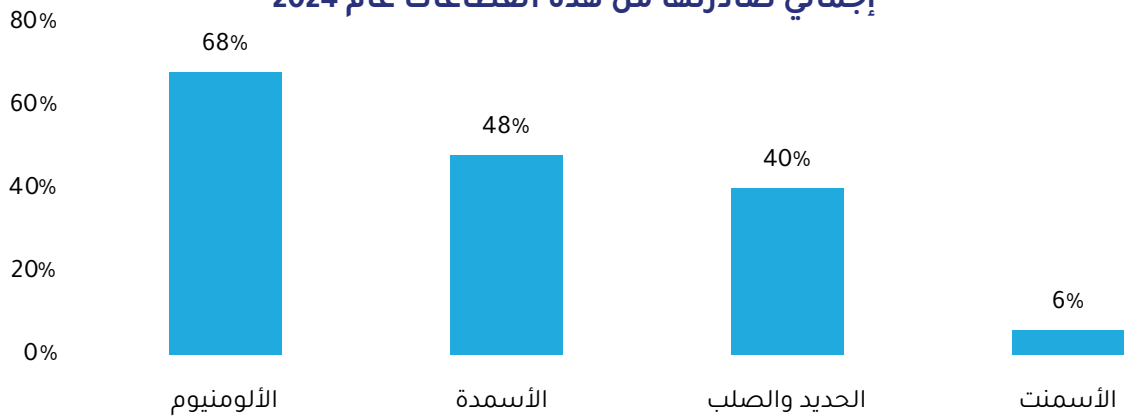
(4) الأسمنت:

بلغت صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي نحو 55 مليون دولار، تمثل حوالي 6% من إجمالي صادرات الأسمنت. وتأتي مصر في المركز السادس بين الدول المصدرة للأسمنت للاتحاد الأوروبي من خارج الاتحاد.

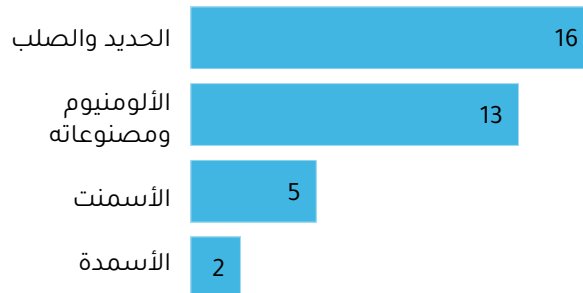
قيمة الصادرات المصرية من منتجات القطاعات الخاضعة للآلية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2024



نسبة الصادرات المصرية من منتجات القطاعات الخاضعة للآلية إلى إجمالي صادراتها من هذه القطاعات عام 2024



ترتيب مصر بين مصدري السلع المشمولة بالآلية من خارج الاتحاد الأوروبي (2024)



بناءً على ذلك، يشكل تطبيق آلية CBAM تهديداً مباشراً لصناعات الأسمدة والأسمدة والألومنيوم في مصر، ويستدعي اتخاذ سياسات وإستراتيجيات للتكيف مع هذه المتطلبات الجديدة لضمان الحفاظ على القدرة التنافسية في السوق الأوروبي.

سادساً: التحديات والفرص التي تواجه مصر عند تطبيق آلية تعديل حدود الكربون (CBAM):

تمثل آلية تعديل حدود الكربون عبئاً مباشراً قصيراً الأجل على الصادرات المصرية، لكنها في المقابل تتيح فرصة إستراتيجية طويلة الأجل لإعادة هيكلة الصناعة المصرية نحو مسار منخفض الكربون، الأمر الذي قد يفتح أسواقاً جديدة ويعزز التنافسية العالمية. وفي ضوء ذلك، يمكن رصد أبرز التحديات والفرص كما يلي:

المحور	التحديات	الفرص
التنافسية في السوق الأوروبية	<ul style="list-style-type: none"> تراجع القدرة التنافسية للصادرات المصرية بسبب الرسوم الكربونية، مما يجعل منتجات مثل الحديد والأسمدة والألومنيوم أقل جذباً مقارنة بمنافسين كالصين، والهند، وتركيا، والمغرب. احتمالية فقدان حصة سوقية لصالح منتجات بديلة أو منخفضة الكربون. خطر انتقال العقود إلى دول متوافقة بيئياً. 	<ul style="list-style-type: none"> إمكانية تحسين صورة الصادرات المصرية إذا تبنت معايير الاستدامة. فتح أسواق بديلة في أوروبا للمنتجات منخفضة الكربون. تشجيع الشركات على تحسين الكفاءة الطاقة وتبني مصادر طاقة متجددة.
	<ul style="list-style-type: none"> ضعف القدرة على الامتثال للمعايير البيئية لغياب أنظمة دقيقة لرصد الانبعاثات، مما يثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 	<ul style="list-style-type: none"> الاستثمار في نُظم القياس والإفصاح البيئي قد يفتح الباب أمام تحسين جودة الإنتاج وتعزيز الشفافية، ما يعزز ثقة الشركاء التجاريين.
التحول الأخضر	<ul style="list-style-type: none"> ضخامة الاستثمارات المطلوبة لتبني تقنيات نظيفة وكفاءة الطاقة، مع محدودية الوصول إلى التمويل. ارتفاع تكاليف الاقتراض للشركات. 	<ul style="list-style-type: none"> يمكن استقطاب تمويلات خضراء دولية (من الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، صناديق المناخ) لدعم عمليات التحول.
	<ul style="list-style-type: none"> التعقيد الإداري في إعداد تقارير الكربون والامتثال الجمركي الجديد، ما يتطلب بنية مؤسسية وكوادر فنية متخصصة. تأخر السياسات الوطنية في مواءمة التشريعات البيئية مع معايير الاتحاد الأوروبي. نقص التنسيق المؤسسي بين وزارات الصناعة والبيئة والطاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين القدرات الإدارية والرقابية يرفع كفاءة الأجهزة الحكومية والشركات ويجعلها أكثر توافقاً مع المعايير الدولية. فرصة للإسراع في تبني معايير الإفصاح الكربوني وتطوير نظام وطني لتسعير الكربون. زيادة التنسيق الحكومي لتمويل التحول الصناعي.

<p>✓ جذب استثمارات مباشرة في مجالات الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.</p> <p>✓ الاستفادة من أدوات التمويل الأخضر وصناديق المناخ الدولية.</p>	<p>▪ مخاطر تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية إذا نُظر لمصر كبيئة مرتفعة الانبعاثات؛ وتقلص التجارة البينية مع أوروبا.</p>	<p>تدفق الاستثمار والتجارة</p>
<p>✓ يمنح مصر فرصة للاستعداد المبكر وتنويع صادراتها؛ لتجنب الاعتماد على الصناعات عالية الكربون.</p>	<p>▪ احتمالية شمول صناعات إضافية (كالزجاج والكيماويات) بحلول 2026، أو تبني دول وتكتلات أخرى للآلية. فإن الأعباء على الاقتصاد المصري مرشحة للتزايد.</p>	<p>اتساع نطاق التطبيق</p>
<p>✓ تحفيز تطوير منتجات بديلة منخفضة الانبعاثات وتنويع هيكل الصادرات المصرية، مما يقلل المخاطر على الميزان التجاري.</p>	<p>▪ الاعتماد الكبير على قطاعات مستهدفة (79% من صادرات الألومنيوم، 48% من الأسمدة، 40% من الحديد والصلب موجهة للاتحاد الأوروبي). هذا التركيز يجعل مصر أكثر عرضة لتداعيات الآلية.</p>	<p>هيكل الصادرات</p>
<p>✓ فرصة لإعادة هيكلة الصناعة نحو اقتصاد منخفض الكربون.</p> <p>✓ رفع كفاءة خطوط الإنتاج لتقليل الهدر والانبعاثات.</p>	<p>▪ قدم التكنولوجيا في بعض المصانع.</p> <p>▪ ضعف القدرة على التحول السريع لعمليات إنتاج خضراء.</p> <p>▪ محدودية الخبرة الفنية في قياس البصمة الكربونية.</p>	<p>الهيكل الصناعي المحلي</p>
<p>✓ إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية نحو الصناعات الخضراء يفتح أسواقاً جديدة ويعزز قيمة الصادرات على المدى الطويل.</p>	<p>▪ الضغط على الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الرسوم وتراجع القدرة التنافسية للصادرات.</p>	<p>الأثر الكلي على الاقتصاد</p>
<p>✓ خلق فرص عمل جديدة في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الكربون.</p> <p>✓ تدريب وتأهيل العمالة على تقنيات إنتاج أكثر استدامة.</p>	<p>▪ احتمالية تسريح عمالة إذا تم إغلاق أو تحديث خطوط إنتاج غير متوافقة.</p> <p>▪ ضغط على الأجور بسبب ارتفاع التكاليف.</p>	<p>البُعد الاجتماعي والعمالة</p>

سابعاً: جهود مصر في الاستجابة لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM):

اتخذت الدولة المصرية خلال الفترة الأخيرة سلسلة من الخطوات المؤسسية والتنظيمية؛ بهدف تعزيز جاهزية الاقتصاد الوطني للتعامل مع متطلبات آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (CBAM)، وذلك في ضوء التأثيرات المباشرة المتوقعة على القطاعات التصديرية كثيفة الانبعاثات. ويمكن تلخيص أبرز هذه الجهود في الجدول الآتي:

الإجراء	السنة	الأثر المتوقع
عضوية لجنة الخبراء العالمية لآلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي.	يونيو 2024	الاطلاع المباشر على الإجراءات الفنية غير المعلنة، وتعزيز قدرة مصر على التكيف المبكر مع متطلبات الاتحاد الأوروبي.
حصول المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) على عضوية المجلس الأوروبي للاعتماد (EA).	يوليو 2024	الاعتراف الدولي بشهادات الاعتماد المصرية، وزيادة تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية
إلزام الشركات بتقديم تقارير ربع سنوية عن الانبعاثات خلال المرحلة الانتقالية	2023-2025	رفع دقة قواعد البيانات الوطنية للانبعاثات وتقليل التكلفة عبر الاعتماد المحلي بالعملة الوطنية.
إطلاق أول سوق كربون طوعي في أفريقيا لتداول أرصدة الكربون.	أغسطس 2024	توفير مصدر تمويل جديد للشركات الصناعية والزراعية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر.
تشكيل اللجنة الوطنية للتعامل مع CBAM وإقرار خطة تنفيذية من 13 محوراً.	سبتمبر - ديسمبر 2024	تعزيز التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص وتحديد مسؤوليات واضحة لمعالجة الانبعاثات.
إعداد خرائط طريق قطاعية بالتعاون مع البيئة واتحاد الصناعات.	مارس 2025	تمكين القطاعات الصناعية من التحول التدريجي نحو الامتثال لمتطلبات الاتحاد الأوروبي.
إطلاق منصة مصر الصناعية (السجل البيئي الصناعي).	الربع الثاني 2025	قياس الانبعاثات الكربونية على مستوى المنشآت وتوفير قاعدة بيانات دقيقة.
إطلاق السجل الطاقى الصناعي لقياس كفاءة الطاقة.	الربع الثالث 2025	ربط البيانات بين وزارات الصناعة والطاقة والبتترول لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.
برامج تمكين القطاع الخاص (دعم مالي وفني - تقنيات نظيفة مثل احتجاز الكربون).	مستمر 2023-2026	دعم المصانع الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في الصناعات الخضراء لزيادة القدرة التنافسية وتقليل الأثر الكربوني.

ورغم هذه الجهود، يبقى التحدي قائماً؛ حيث ما زالت هناك فجوة زمنية بين سرعة تطبيق متطلبات الاتحاد الأوروبي واستعداد القطاع الصناعي المصري، خاصة فيما يتعلق بقدرات القياس الدقيق للانبعاثات وتوفير التمويل اللازم للتحويل نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

ثامناً: توصيات عملية لمواجهة آثار الآلية وتعظيم الفرص:

الفئة الزمنية	التوصية	الهدف	الجهة المسؤولة	مؤشر الأداء
أولويات فورية (0-12 شهراً)	دعم عاجل للشركات المصدرة الأكثر تأثراً بالآلية	الحد من فقدان الحصص السوقية واحتواء الصدمة	وزارة التجارة والصناعة + هيئة تنمية الصادرات	نسبة الشركات المستفيدة من الدعم
	تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي	تخفيف القيود والحفاظ على النفاذ للأسواق	وزارة الخارجية + البعثات التجارية	عدد الاتفاقيات/ التفاهات الموقعة
	تقديم حوافز لتحويل خطوط إنتاج مختارة نحو خفض الانبعاثات	خفض الانبعاثات الكربونية الأولية	وزارة البيئة + اتحاد الصناعات	عدد الشركات التي بدأت التحول الأخضر
	إنشاء وحدة متابعة مركزية CBAM	التنسيق السريع وإصدار بيانات دقيقة	مجلس الوزراء + وزارة المالية	صدور تقارير دورية عن الأثر
إجراءات قصيرة المدى (1-2 سنة)	تحديث البنية التحتية للطاقة في القطاعات الصناعية	تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري	وزارة الكهرباء والطاقة + وزارة البترول	نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة
	تطوير برامج تمويل خضراء	تمكين الشركات من التحول التكنولوجي	البنك المركزي + البنوك التجارية	حجم التمويل الأخضر الممنوح
	تعزيز شراكات مع شركات الاتحاد الأوروبي	تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة	وزارة الاستثمار + القطاع الخاص	عدد الشراكات والمشروعات المشتركة
	دمج البعد البيئي في الإستراتيجيات الصناعية	مواءمة السياسات مع متطلبات الاتحاد الأوروبي	وزارة التخطيط + وزارة التجارة والصناعة	إدراج أهداف خفض الكربون في الإستراتيجيات الوطنية
إجراءات متوسطة المدى (3-5 سنوات)	تحديث خطوط الإنتاج بالكامل لتقليل الانبعاثات	التحول الصناعي منخفض الكربون	وزارة التجارة والصناعة + القطاع الخاص	نسبة الانبعاثات المخفضة مقارنة بخط الأساس
	الاستثمار في البحث والتطوير للتقنيات الخضراء	ضمان استدامة القدرة التنافسية	الجامعات + مراكز البحث + وزارة التعليم العالي	عدد براءات الاختراع والمشروعات البحثية

توسيع استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر	تنويع مصادر الطاقة للقطاع الصناعي	وزارة الكهرباء + نسبة الطاقة النظيفة من إجمالي استهلاك الصناعة
تحسين كفاءة الإنتاج الصناعي وتطوير خطوط الإمداد	رفع القدرة التنافسية للصادرات	وزارة التجارة والصناعة + القطاع الخاص
دمج الاستدامة في سلاسل القيمة العالمية	تعزيز مكانة مصر في الأسواق الخضراء	وزارة التجارة والصناعة + المستثمرون
التحول الشامل نحو اقتصاد منخفض الكربون	تعزيز تنافسية الصادرات عالمياً	الحكومة + القطاع الخاص
تطوير إستراتيجيات صناعية مستدامة وطويلة المدى	ضمان الاستدامة البيئية والصناعية	مجلس الوزراء + وزارة التخطيط الوطنية
نقل التكنولوجيا النظيفة وتدريب القوى العاملة	بناء قدرات محلية للتكنولوجيا الخضراء	وزارة التعليم العالي + وزارة الصناعة

إجراءات
طويلة المدى
(+5 سنوات)

تُعد هذه التوصيات إطاراً عملياً يجمع بين الاستجابة الفورية لتقليل الصدمة والاستثمار الإستراتيجي لإعادة تشكيل القاعدة الإنتاجية نحو صناعات منخفضة الكربون. والتطبيق الناجح يتطلب قيادة مركزية، تمويلاً موجهًا، وشراكات دولية فعّالة. إذا التزمت الدولة والقطاع الخاص بهذه الحزمة الزمنية والسياسات، فسيكون بمقدور مصر تحويل تهديد CBAM إلى دافع لتحديث صناعي يعزز تنافسياتها ويضمن استدامة الصادرات على المدى المتوسط والطويل.

”



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو